

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

العمير: ن فكر في الغاز الروسي

أحمد مغربي



د.علي العمير يتبادل وثائق الاتفاقية مع الكسندر جالوشكا

أعرب وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير عن قلقه من انخفاض أسعار النفط نظرا لتأثيره على موازنة الكويت، ولكنه قال: «لا خيار آخر لدى أوبك سوى الإبقاء على إنتاجها مستقرا» ومتوقعا استقرارا بأسعار النفط وتحسنتها قرب نهاية 2015.

حديث العمير جاء على هامش تصريحه للصحافيين عقب توقيع اتفاقية تعاون مع وزير روسيا الاتحادية لتنمية الشرق الأقصى الكسندر جالوشكا في 3 مجالات رئيسية في مجال النفط والاستثمار ونقل التكنولوجيا، موضحا أن روسيا الاتحادية لديها القدرات الكبيرة في تلك المجالات.

وأضاف أن الكويت تتطلع للاستفادة من كل الخبرات العالمية لاسيما مع توافر طاقت كبيرة لدى جمهورية روسيا مستتم الاستفادة منها في هذه المجالات سواء في مجالات النفط

وزير النفط قلق

من انخفاض

النفط وتأثيره

على الميزانية



والغاز والاستثمار أو نقل التكنولوجيا، موضحا أن المباحثات تركزت على كيفية تفعيل التعاون والمشاريع التنموية في الكويت بما في ذلك مشاريع السكك الحديدية والطرق والبنى التحتية التي تستهدف الكويت انشاءها في خطة التنمية، مؤكدا أن كل المجالات التي تم بحثها مع الوزير الروسي لها أهمية كبيرة، وسوف تنعكس على البرامج التنفيذية بين البلدين وتفعل مزيدا من التعاون المشترك.

استيراد الغاز

وحول استيراد الغاز الروسي للكويت قال العمير إن الكويت تستورد الغاز من بلدان مختلفة ولا شك أن استيراد الغاز من روسيا أمر

مطروح وقيد التفكير. وردا على سؤال حول إمكانية عقد اجتماع لأوبك قبل يونيو المقبل قال العمير: «لم نتلق أي دعوة جديدة من دولة في أوبك للاجتماع قبل ذلك»، لذلك اجتماعنا المقبل سيكون في يونيو.

تطورات النفط

وفيما يخص أسعار النفط وتطورها، لفت العمير إلى أن الكويت ضمن منظمة الدول المنتجة للنفط لأوبك، وأن ما تم الاتفاق عليه في اجتماع نوفمبر 2014 بتثبيت حصص الإنتاج ما زال قائما، مؤكدا على أن الدول الأعضاء تنتظر عوامل كثيرة من شأنها تحديد مستويات الأسعار سواء من العرض والطلب للدول من خارج «أوبك» أو معدلات الاستيراد.

اجتماع «أوبك»

وفي رده على سؤال حول نمو الاقتصاد العالمي والعوامل التي قد تؤثر على مستويات الأسعار ايجابا أو سلبا، أفاد العمير بأن الكويت لا تزال تنتج بنفس مستويات الإنتاج التي اتفقت عليها

بعد إجراء تعديلات على مواد الإحالة للنيابة بقانون أسواق المال

المضاربون يعودون

شريف حمدي

ارتفعت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية بشكل جماعي في جلسة تعاملات أمس على وقع انتهاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية من تعديلات قانون أسواق المال، وهو الأمر الذي تفاعلت معه مؤشرات السوق كافة وبصفة خاصة المؤشر السعري.

وكانت أبرز التعديلات التي كان لها تأثير مباشر على المؤشر هو إجراء تعديلات على المواد الخاصة بالإحالة إلى النيابة، حيث أدخلت اللجنة تعديلا على نص المادة 122 ينص على أن الإحالة تقتصر على كل من بنيت تورطه في التداولات المالية، وهو الأمر الذي فتح الباب للمضاربين للعودة من جديد. وبدأ جليا من خلال متابعة جلسة أمس ما يلي:

● ارتفع المؤشر السعري لأول مرة منذ 5 جلسات بنسبة 0,6٪

المؤشر السعري

ارتفع لأول مرة منذ 5

جلسات.. و10 أسهم

صغيرة استحوذت

على نحو 15٪

من السيولة

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

بنسبة 0,2٪، و0,4٪، ومسقط

«عارف الاستثمارية»: المديونية تراجعت من 298 مليون دينار إلى 197 مليوناً

عاطف رمضان

انتخبت العمومية العادية لمجموعة عارف الاستثمارية التي عقدت أمس بنسبة حضور 74,3٪، 3 أعضاء جدد مكملين لمجلس الإدارة هم، لؤي الغانم، محمد الثاقب ومحمد العسائني، على أن يجتمع مجلس الإدارة الجديد يوم الأحد المقبل لتحديد المناصب. ووافقت العمومية على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31، كما وافقت على اقتراح مجلس الإدارة بصرف مكافآت مالية لأعضاء مجلس الإدارة بواقع 150 ألف دينار. وقال رئيس مجلس إدارة مجموعة عارف الاستثمارية منصور عبدالله ابو عبيد: إن مجلس الإدارة تمكن من تقليص مديونيات الشركة من 298

«عارف الاستثمارية»: المديونية تراجعت من 298 مليون دينار إلى 197 مليوناً

عاطف رمضان

مليون دينار إلى 197 مليون دينار في سنوات قليلة من خلال سداد 100 مليون دينار، ومفاوضات المجموعة متقدمة مع دائتيها لسداد باقي المديونية قبل نهاية 2015. وأضاف أبو عبيد أن المجموعة تصدر تسليم بياناتها المالية للجهات الرقابية قبل نهاية الشهر الجاري. ولفت إلى أن صافي الربح بلغ 13,237 مليون دينار للعام 2013 خصص منها مساهمي الشركة الام مبلغ 3,055 ملايين دينار بواقع 13 فلسا للسهل، وبلغ إجمالي أصول المجموعة 473,97 مليون دينار، وإجمالي حقوق الملكية 119,508 مليون دينار بزيادة 118٪ مقارنة بعام 2012، ونكر أن مصروفات المجموعة انخفضت بنسبة 30٪، لتبلغ 25,602 مليون دينار مقارنة بـ 36,717 مليون دينار العام 2012. وأشار إلى أن المجموعة استمرت في

بدء توزيعات «بيتك» الأحد المقبل

قال بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن موعد التوزيعات النقدية على المساهمين تحدد يوم الأحد المقبل الموافق 22 مارس الجاري. يذكر أن عمومية «بيتك» وافقت على توصية مجلس الإدارة لعام 2014 والخاصة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 15٪ بواقع 15 فلسا لكل سهم بقيمة إجمالية 65 مليون دينار، كما أقرت توزيع أسهم منحة بنسبة 10٪ من رأس المال المدفوع تعادل 10 أسهم لكل 100 سهم.

«الصفة للاستثمار» توفّق أوضاعها مع «هيئة الأسواق»

محمود فاروق

عقدت شركة الصفة للاستثمار الجمعية العمومية العادية برئاسة عبدالله حمد التريكت الذي أعلن عن اعتماد البيانات المالية للشركة للعام 2010، ما يتسنى للشركة إعداد الميزانيات المالية عن الأعوام 2011، 2012، 2013، 2014 من قبل هيئة أسواق المال والدعوة لجمعية عامة لمناقشتها. وأضاف التريكت خلال الجمعية العمومية العادية التي عقدت أمس ووافقت على التوصية بعدم توزيع أرباح، إن هذا الخطوة تأتي في إطار تصحيح أوضاع الشركة، وأنه وفقا لهذا الإجراء فإن الشركة دخلت أولى المراحل القانونية.

وأكد التريكت أن الشركة وفقت أوضاعها مع «هيئة أسواق المال»، حيث تم منحها رخصة مؤقتة لمدة 6 أشهر، منوها إلى أن الشركة تسعى الآن إلى توفيق أوضاعها مع قانون الشركات الجديد وما يتطلبه من تغييرات في النظام الأساسي وعقد التأسيس.

وأشار التريكت إلى أن الوكالات الدائنة على الشركة كما في 31 ديسمبر 2010 بلغت 58 مليون دينار، منها 30 مليون دينار وكالات مستحقة حتى تاريخ إصدار هذا التقرير، و12 مليون دينار وكالات تستحق في المدى القصير. هذا، وقد حققت «الصفة للاستثمار» خسائر عن السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2010 بمبلغ وقدره 46,658,596 دينار أي ما يعادل 60,9 فلسا للسهم مقارنة مع خسائر قدرها 16,136,030 دينار أي ما يعادل 20,9 فلسا للسهم الواحد للعام المالي المنتهي في ديسمبر 2009، كما بلغ إجمالي مطلوبات الشركة في 31 ديسمبر 2010 بمبلغ 65 مليون دينار مقارنة مع 70 مليوناً كما في 31 ديسمبر 2009، وتتضمن خسائر الشركة المعلنة والبالغة 47 مليون دينار مخصصات مقابل أرصدة مدينة وموجودات أخرى قدرها 10 ملايين دينار، وخسائر في انخفاض قيم استثمارات قدرها 31 مليون دينار.

«التقدم» توزع 15٪ نقداً

قالت شركة التقدم التكنولوجي إن أرباحها ارتفعت خلال عام 2014 بنسبة 2,8٪. وذكرت أن أرباح 2014 بلغت 4,42 ملايين دينار مقابل أرباح بلغت 4,30 ملايين دينار في عام 2013. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيعات نقدية بنسبة 15٪ من القيمة الاسمية للسهم (بواقع 15 فلسا لكل سهم) عن عام 2014.

«الاستثمارات» ترفض مقترح التسوية مع «الدار»

قالت شركة الاستثمارات الوطنية إنها وبصفتها مصفي صندوق الوطنية النقدي – أحد دائني شركة «دار الاستثمار» – قد رفضت مقترح تسوية المديونية المقدم من الأخيرة، والذي عرض في اجتماع الشركة مع الدائنين بالإمارات في 21 يناير 2015. وأوضحت الشركة في بيانها المنشور أمس على موقع البورصة أنها تعترض اتخاذ كل الإجراءات القضائية المناهضة ضد شركة «الدار» للحفاظ على حقوق الصندوق.

«أولى وقود» توزع 6٪ منحة

أوصى مجلس إدارة شركة الأولى للتسويق المحلي للوقود بتوزيع أسهم منحة بنسبة 6٪ ما يعادل (6 أسهم لكل 100 سهم) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014. وقالت الشركة إن أرباح الشركة تراجعت خلال عام 2014 بنسبة 6٪. وذكر البيان المنشور على موقع البورصة أن أرباح الشركة في عام 2014 بلغت مليوني دينار (13,35 مليون دولار) مقابل 4,26 ملايين دينار (14,18 مليون دولار) في عام 2013. وأضافت في بيانها أن السبب في تراجع صافي الأرباح السنوية يعود إلى تجديد وضيانة المحطات خلال عام 2014 وإغلاق العديد من المحطات.

«المواساة»: 10٪ نقداً و5٪ منحة

قالت شركة المواساة للرعاية الصحية المدرجة بالسوق الكويتي إن نتائج الشركة ارتفعت خلال عام 2014 بنسبة 10,8٪. وذكر البيان المنشور على موقع البورصة أن أرباح الشركة في 2014 بلغت مليوني دينار مقابل أرباح بلغت 1,8 مليون دينار في عام 2013. وارتفعت أرباح الشركة خلال الربع الرابع من العام الماضي بنسبة 116٪ حيث بلغت نحو 302,9 ألف دينار في مقابل أرباح بلغت 140,13 ألف دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10٪ (ما يعادل 10 فلس لكل سهم)، وأسهم منحة بنسبة 5٪ (ما يعادل 5 أسهم لكل 100 سهم) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

«بوبيان» يبدأ الأحد توزيع المنحة

أفاد بنك بوبيان بأنه سيتم البدء بتوزيع أسهم المنحة بواقع 7/5 للمساهمين المسجلين بسجلات البنك بتاريخ 18-2015، وذلك لدى الشركة الكويتية للمقاصة-برج أحمد اعتباراً من يوم الأحد الموافق 22-2015-3.

«المعامل» توزع 5٪ نقداً و10٪ منحة

ذكرت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات أنها حققت أرباحاً في 2014 بلغت 2,16 مليون دينار مقابل أرباح بلغت 2,13 مليون دينار في عام 2013. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيعات نقدية بنسبة 5٪ من القيمة الاسمية للسهم (بواقع 5 فلس لكل سهم) عن عام 2014، بالإضافة لأسهم منحة بنسبة 10٪ (10 أسهم لكل 100 سهم).

الإجمالي بنهاية عام 2014، مع امتلاك الحكومة لمركز ضمن من الأصول الأجنبية من خلال صندوق الخبرة السيادية.

تتوقع أن يتباطأ نمو الودائع في عام 2015 بتأثير الانخفاض في الفوائض المالية الذي يؤدي إلى خفض التدفقات النقدية المرتبطة بالنفط إلى القطاع المصرفي، ولكن يرجح أن يتغير ذلك في الفترة 2016-2017، وأن يتسارع النمو الائتماني قليلا مع الزيادة الكبيرة في الإقراض الاستهلاكي.

تخفيض الحكومة للإنفاق، ويقدّر للفاوض أن يرتفع في الفترة 2017-2016 (4,9٪) من الناتج المحلي (الإجمالي) نتيجة انتعاش عائدات الهيدروكربونات مع ارتفاع أسعار النفط. كما يتوقع أن يؤدي إلى تعديل المصروفات طوال فترة 2015-2017 بالرغم من تنامي فاتورة الرواتب والأجور والزيادة في الاستثمارات الحكومية. وقال التقرير ان الدين العام ظل منخفضا عند نسبة 6,2٪ من الناتج المحلي

عن الديزل، والكهرباء، والمياه والرعاية الصحية، والبتترول، ومن المرجح أن يتباطأ التضخم الأجنبي في عام 2015 مع انخفاض أسعار السلع العالمية بسبب ضعف الطلب العالمي، ولكن يتوقع لهذا الوضع أن يتغير إلى الصعود في الفترة 2016-2017 وأن يقود إلى معدل أعلى للتضخم المستورد. وتوقع التقرير تحقق فائض مالي صغير في عام 2015 (بنسبة 1,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مع

الرئيسي للنمو مدفوعا بالاستثمارات الحكومية، مثل مشروع مترو الكويت، والميناء الجديد، وإعادة تطوير المطار. وتوقع التقرير أن يرتفع معدل التضخم مع خفض الدعم، ويتوقع أن يكون أعلى تأثير لذلك في عام 2015 (4,2٪)، ثم أن يعتدل إلى 4,0٪ خلال الفترة 2016-2017. كما أعلنت الحكومة خططا لاستقطاعات كبيرة في الإنفاق الجاري، وذلك أساسا من خلال رفع الدعم

الحكومة بتخفيض الدعم قبل أن ينتعش في 2016 (1,8٪) مع تنفيذ مشاريع التطوير الكبرى في قطاع النفط والغاز تخطط الحكومة لاستثمار 100 مليار دولار خلال الفترة 2015-2019 على تعزيز الإنتاج، وتطوير المصافي والمنشآت البتروكيماوية والنقل- يتوقع لمشروع نفط برفان أن يقود (بين أمور أخرى) إلى تسريع إنتاج النفط ابتداء من عام 2017. ويتوقع للقطاع غير النفطي أن يكون المحرك

استعرض تقرير صادر عن مجموعة QNB التطورات الأخيرة للاقتصاد الكويتي وأفاق مستقبله «الكويت - رؤية اقتصادية 2015»، - رؤى اقتصادية 2015»، مؤكدا أن الكويت في وضع جيد لمواجهة الانخفاض في أسعار النفط العالمية بفضل الأسس القوية لاقتصادها الكلي ولامتلاكها لأدنى نقطة تعادل لأسعار النفط بين دول مجلس التعاون الخليجي. ووفقا للتقرير، فمن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 2015 (1,0٪) مع قيام